ورقة بحثية :

وسائل التهجير القسري "ما بين نكبة 1948وجرح 2022 دراسة حالة: قرى وادي الشعير الغربي في محافظة طولكرم أنموذجاً "

- إعداد الباحثة : عائشة مشهور حسن صنوبر
- مكان العمل: مديرية التربية والتعليم/ طولكرم . مدرسة ذكور رامين الثانوية.
- المسمى الوظيفي: معلمة مبحث العلوم والحياة
- المؤهل العلمي : بكالوريوس أساليب تدريس علوم عامة.
- رقم الهاتف : 0599748567
- البريد الإلكتروني Yara_snober@hotmail.com

أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ
وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ

الملخص باللغة العربية

يعد التهجير القسري ضد الفلسطينيين الجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أحد الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني فالتهجير القسري المتبع ضد الشعب الفلسطيني يصل إلى حد كونه سياسةهمجية مستمرة تمارس بحق الفلسطينيين منذ تهجيرهم خلال النكبة عام1948م حيث لم تتوقف إسرائيل منذ قيامها وحتى اللحظة الراهنة عن سياساتها الهادفة إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها، فمنذ اندلاع حرب العام 1948 ، بادرت العصابات الصهيونية إلى طرد أكبر قدر من السكان الفلسطينيين من أراضيهم ومدنهم و قراهم، وإحلال المستوطنين الصهاينة مكانهم، واتبعت في سبيل ذلك كافة السياسيات والإنتهاكات الإسرائيلية المشروعة وغير المشروعة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة بطياتها الفكرية التاريخية للتعرف إلى التهجير القسري والانتهاكات والسياسات الإسرائيلية المتبعة ضد شعبنا وأرضنا منذ النكبة إلى يومنا هذا ،وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التاريخي في إعداد هذه الدراسة.

واختتمت الدراس بعدة نتائج والتي كان من أهمها : عمل الإحتلال الإسرائيلي على تسخير كافة الوسائل من أجل إحتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة يهودية بدءاً بسياسية التهجير القسري وانتهاءً ببناء المستوطنات والجدار العازل ، وفي ضوء الدراسة ونتائجها أوصت الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التاريخية التطبيق لدراسة أثر السياسات الإسرائيلية المتعددة على جوانب الحياة الفلسطينية المتعددة(الاجتماعية والاقتصادية) في القرن الحالي.

الكلمات المفتاحية: التهجير القسري، وادي شعير الغربي

الملخص باللغة الإنجليزية

The forced displacement of the Palestinians from the occupied Palestinian territories is deemed as a serious violation of the international humanitarian law. This forced ` displacement against the Palestinian people is in effect a barbaric systematic policy, which Israel has exerted since the 1948 Nakba. Since its advent and until today, Israel has never ceased its policies aimed at evacuating the Palestinian territories of its native population. Since the Arab-Israeli was in 1948, the Zionist gangsters have attempted to expel the largest proportion Palestinian people from their cities and villages to make room for more settlers.

Israel has therefore used all sorts of legal and illegal policies and violations to achieve its targets. Hence this study aims to identify the forced displacement and Israeli policies and violations against our people and land since the 1948 Nakba. The researcher used the descriptive historical approach, and divided the study into five chapters in order the cover all the aspects of the main issue

. The study found out that Israeli occupation exploited all means to confiscate the Palestinian land and establish the Jewish State, including forced displacement, settlements construction and the segregation wall. In the light of the findings, the researcher recommended the need to carry out further historical studies to explore the effect of the Israeli policies on the (social and economic) Palestinian life in the current century.

Keywords:

مشكلة الدراسة وخلفيتها

المقدمة

عبقت الذاكرة الفلسطينية بالكثير من الأحداث التي شكلت مراحل هامة في تاريخ أرضنا وشعبنا حيث لنا مع التاريخ وقفة ... ومع النكبة ،والنكسة جروح لا تندمل بدأت مع قيام المشروع الصهيوني بمد جذوره في أوصال أرضنا الفلسطينية حيث يقوم المشروع الاستعماري الصهيوني–الإسرائيلي في فلسطين في جوهره على أساس الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض بأقلّ عدد من الفلسطينيين , وانتهجت إسرائيل في أراضينا الفلسطينية منذ سنة1948 سياسة لا يمكن لأحد أن ينفيها أو يتجاهلها عُرفت تحت اسم(التطهير العرقي)، إذ كان القادة الصهاينة يصدرون أوامر تقضي بتطهير المناطق التي كانت تستولي عليها قواتهم من مواطنيها الفلسطينيين، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متجانس عرقياً ويقتصر على اليهود، ففي غضون عمر من الزمن جرى ما يشبه الإنقلاب الشامل في الأوضاع السكانية الاقتصادية والثقافية والسياسية وذلك بفعل المشروع الصهيوني والذي يعتبر أكثر المشاريع الاستعمارية لفتاً للنظر على مدى العصور .(الخالدي ،1997)فلقد عانى الفلسطينيون من أثار النكبة التي شكلت ولم تزل أكبر عملية تهجير قسري شهدها التاريخ، حيث أجبرت قوات الاحتلال الفلسطينيين على ترك ديارهم تحت وقع المجازر التي ارتكبت بحقهم في العام 1948، حيث أجبرت مئات الآلاف على اللجوء إلى دول الجوار أو إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل وطنهم وسط صمت المجتمع الدولي وعجزه عن فرض قرارته ولاسيما القرار 194 الذي أكد على حق اللاجئين في العودة ديارهم الاصلية، واستعادة الممتلكات والتعويض وفق القانون الدولي ومبادئ العدالة .

(مركز الميزان لحقوق الإنسان ،2015)

فما ما تزال مأساة الشعب الفلسطيني على حالها إلى الأن وذلك بسبب سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلية الهادفة إلى تهجير الفلسطينيين سواء من اتباع سياسة التمييز العنصري ضد السكان الأصليين ومصادرة الأراضي ومنع الانتفاع بها أو استعمالها وهدم البيوت ومنع البناء والتنمية والتطور وفرض نظام التصاريح والرخص بشكل تعسفي والحصار والإغلاق وغيرها حيث استخدمت دولة الاحتلال الإسرائيلية كافة الوسائل والسياسات الممكنة لإجبار السكان الفلسطينيين على ترك منازلهم وأراضيهم رغما عنهم .ولم تكتفي دولة الاحتلال الإسرائيلية بتهجيرهم قسريا بل وأحضرت مواطنيهم وعملت على إحلالهم بدلا من السكان الفلسطينيين كما وتواصل إسرائيل إدامة النكبة عبر تنكّرها لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وعبر اتّباعها سياسات أخرى تتسبب في التهجير القسري، بما في ذلك جريمة النقل الجبري للسكّان، والتي تشكّل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وبلا شك، فإن هذه السياسات تندرج ضمن إطار

أوسع من مواصلة انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني على جانبي الخط الاخضر (في الأرض المحتلة عام 1967 وفي اسرائيل).(**مجلس منظمات حقوق الإنسان،2015)**

وبناءً على ما تقدم ،وكي لا ننسى جرح القضية الذي لا يندمل جاءت هذه الدراسة لتعرض في ثناياها التهجير القسري ،باعتباره أحد أبرز الانتهاكات الاسرائيلية التي سجلها التاريخ في حق شعبنا وأرضنا ، **جاءت هذه الدراسة لترصد أحداث الواقع بصوت السكان الأصليين في بعض القرى في محافظة طولكرم مشكلة الدراسة.**

منذ استيلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، لم تتوقف معاناة الفلسطينيين. ففي ظل الممارسات القمعية –لقوات الاحتلال ومستوطنيه–، من قتل وتهجير واعتداء على بيوت العبادة وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي والتدمير والترويع والسطو وبناء جدار الفصل العنصري وتقطيع أوصال الوطن وإقامة الحواجز ومنع لحرية الحركة والوصول إلى أماكن العبادة وإغلاق وحصار وهدم للبيوت واقتلاع للأشجار وتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني والاستمرار باحتلال أراضيه، ضاربة بذلك عرض الحائط القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كل هذا يقع تحت سمع وبصر الأسرة الدولية دون أن تحرك ساكناً ليؤكد من جديد على ازدواجية المعايير الثقافية والسياسية والاجتماعية ،ومن هذا المنطلق نستعرض في هذه الدراسة أحدى أهم الانتهاكات الصهيونية في تاريخ القضية الفلسطينية وهي التهجير القسري ، في محاولة لإنعاش الذاكرة الفلسطينية الشابة والأجيال الفتية حول أبرز القضايا الوطنية الفلسطينية والتي حُفظِت سجلات التاريخ القديم. ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة في :

ماوسائل التهجير القسري المستخدمة في ظل الوقت الحالي ؟

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من أهميتة مضمونها حوا التهجير القسري و الانعكاسات القانونية والانتهاكات الصارخة التي تترتب على التهجير القسري للسكان ، كما وتتجسد أهمية الدراسة في بيان الوسائل والسياسات التي تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلية في التهجير القسري للسكان الفلسطينيين حيث لم تتوقف إسرائيل منذ قيامها وحتى اللحظة الراهنة عن سياساتها الهادفة إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها، وذلك من خلال التضييق عليهم وسلب أراضيهم ووضع قيود على ممتلكاتهم .

أهداف الدراسة.

قامت الدراسة على تحقيق الأهداف الآتية :

- تقديم خلفية تاريخية مبسطة حول التهجير القسري .

- طرح بعض الأحداث الحالية في قرى وادي شعير الغربي لعام 2022 لما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي من خلال الرواية الشفوية والأحداث الحية .

حدود الدراسة

تتحدد نتائج الدراسة في ما يأتي:

- حدود زمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي 2023/2022
- حدود مكانية: قرى محافظة طولكرم.
- حدود بشرية:سكان مناطق الدراسة.

مصطلحات الدراسة

التهيجر القسري :إخلاء غير قانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها، وهو يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية(السهلي،2009)

وتعرفه الباحثة : الاساليب التي تنتهجها إسرائيل في تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها الأصليين

تعرف الباحثة قرى وادي شعير الغربي: هي قرى تقع في محافظة طولكرم وتضم (كفر اللبد،بيت ليد، رامين، سفارين، شوفة، عنبتا)

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي ، والذي يُعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة كما هي دون التدخل في مجرياتها، ويتم التفاعل معها، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح سماتها وقد تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من المصادر الثانوية والأولية كما يأتي:

1-مصادر البيانات الثانوية: تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية ؛لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة؛ للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، مثل (الكتب والمراجع العربية والأجنبية ،الدوريات والمقالات والتقارير ،الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع البحث والدراسة.)

2- مصادر البيانات الأولية: من خلال أداة الدراسة، المقابلة المستندة على الرواية الشفوية .

مجتمع وعينة الدراسة مجتمع وعينة الدراسة

سكان قرى وادي شعير الغربي محافظة طولكرم (كفر اللبد،رامين، بيت ليد) .

الدراسات والجهود البحثية السابقة

أجرى عزيز(2015): دراسة حول جريمة التهجير دراسة مقارنة عالمية لعرض ومناقشة أسباب ودوافع التهجير القسري عالمياً مع الإشارة إلى أبرز النتائج المترتبة على التهجير القسري .

أضاف فريق مركز (بديل ،2015) دراسة حول التهجير القسري للسكان ،الحالة الفلسطينية ، تناولت هذه الدراسة مفهوم التهجير القسري والتطرق إلى الآثار الوخيمة الناجمة عن التهجير في المجتمع الفلسطيني من خلال دراسة نماذج وحالات مختلفة .بينما ركز عمرو(2013) حلو أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، وركز تمراز (2013) أساليب طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيـونية، مصرية، (1997)دراسة اجتماعية في أسباب فشل تـوطين اللاجئـين الفلسطينيين،

التعقيب على الدراسات السابقة

تبين من الدراسات السابقة أنها تتفق في دراسة موضوع الدراسة حول التهجير القسري وهذا يدل على أهمية الموضوع تاريخياً ودولياً تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في أنها استخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي لمنهج الدراسة. تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى محافظة طولكرم في حدود علم الباحثة التي تتناول التهجير القسري في 2022 بلسان السكان الاصليين تأتي هذه الدراسة لتضيف إلى الدراسات السابقة، دراسة فلسطينية لعلها تكون ذات فائدة وأهمية للمكتبات الفلسطينية والعربية.

الإطار النظري

التهجير القسري للسكان هو قيام قوات الاحتلال أو أي جهة تابعة لها بتنفيذ أعمال أو اتخاذ إجراءات أو اتباع سياسات غير مشروعة ترمي إلى أو تتسبب في تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها .ونقل السكان القسري قد يكون بتدخل السلطة على نحو ينتج عنه تهجير السكان الأصليين أو على شكل توطين المستعمرين المدنيين من مواطني دولة الاحتلال أو الاستعمار في أرض الإقليم الخاضع لها ،والتهجير القسري قد يكون مباشرا أي بنقل السكان أو اخلاء منطقتهم وترحيلهم بالقوة أو بحملهم على المغادرة والفرار . وقد يكون التهجير غير مباشر حيث يتم تدريجيا نتيجة اتباع دولة الاحتلال سياسة ممنهجة تراكم ظروفا يجد فيها الإنسان نفسه مضراً للمغادرة والرحيل مثل القمع والاضطهاد بمختلف الأشكال المعنوية والمادية وعنصرية القوانين وعدم عدالة القضاء. (نجاجرة،2015)

كما أن التهجير القسري للفلسطينيين جريمة دولية، وسياسة عنصرية إسرائيلية، وجوهر مشروع استعمار فلسطين وفي الوقوف على المفاهيم المطروحة حول التهجير القسري نستعرض ما يلي :

هو قيام الدولة، أو سلطة الاحتلال أو أية جهة تابعة لها، بتنفيذ أعمال، أو اتخاذ إجراءات أو إتباع سياسات غير مشروعة ترمي إلى، أو تتسبب في تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها .وقد يكون فعل السلطة أو تابعيها ايجابيا؛ أي بالتدخل على نحو ينتج عنه التهجير، أو سلبيا؛ أي بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تمنع التهجير، ومن أبرز محطات التهجير القسري هي التهجير القسري للفلسطينيين والتي بدأت بنزوح الفلسطينيين العرب عن بيوتهم و أرضهم بعد قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين احداهما لليهود والأخرى للعرب والذي اتخذ في(29 تشرين الثاني 1947 م. ***(كنعانة ،،)***

التهجير يقع قسراً؛ سواء تم تهجير السكان بالقوة أو بدفعهم للفرار في لحظة محددة، أو كان تدريجياً أي بدفعهم للرحيل نتيجة تراكم ظروف تجبرهم على ذلك، في الحالين، يقع التهجير أو الفرار أو المغادرة على نحو قهري، اضطراري غير مشروع؛ حيث تنعدم فيه الإرادة الحرة. يكون التهجير داخلياً إذا أدى الترحيل أو التسبب به إلى تغيير مكان الإقامة الطبيعي والمعتاد للسكان في داخل حدود الإقليم. ويسمى التهجير لجوءا أو نزوحا خارجيا إذا اضطر السكان لعبور الحدود الدولية. وفي ممارستها للتهجير، تستند إسرائيل إلى قوانين عنصرية منها على سبيل المثال :قانون العودة الإسرائيلي لعام 1950 ، قانون المواطنة/الجنسية لعام 1952 ، قانون الدخول إلى إسرائيل 1952وتعديلاتها وعشرات القوانين الخاصة بالأراضي ومئات الأوامر العسكرية مثل الأمر رقم 1650 بشأن ما يسمى حظر التسلل. **(حق العودة،2013)**

<u>أساليب إسرائيل في التهجير القسري</u>

سخَّرت إسرائيل نظامَها القانوني ومؤسساتها القانونية منذ نشأتها وحتى اليوم من أجل تطبيق سياسة التهجير القسري داخل الأرض الفلسطيني المحتلة وإسرائيل. وتندرج أساليبها المتبعة ضمن ست فئات عامة، على الأقل، تتسبب في التهجير الدائم للفلسطينيين من جانبي الخط الأخضر على السواء وهي ***(نسيبة2013) :***

- استخدام العنف في زمن الحرب كما حدث إبان حروب 1948 و1956 و1967، وهو ما تسبب في واحدةٍ من أعقد مشاكل اللاجئين في العالم، فضلًا عن العدد الكبير من المشردين داخليًا.
- هندسة الوضعية القانونية الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو يحرم المقيمين بصفة اعتيادية أو الأشخاص المستحقين للإقامة من الحق في العيش في ديارهم.

- التخطيط الحضري والقُطري التمييزي الذي يشجع التوسع اليهودي ويكبح العمران الفلسطيني في مناطق معينة مثل القدس وغور الأردن وصحراء النقب. وبسببه تُهدَم منازلُ وقرى بأكملها بذريعة "البناء غير المشروع".
- تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم بموجب قوانين ولوائح تمييزية تُسفر عن إخلاء الأسر من مساكنها قسرًا.
- الترحيل بموجب مبررات أمنية وقانون الطوارئ. وقد استُخدمت هذ الطريقة على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية الاحتلال، ولا تزال تُستَخدم بين الفينة والأخرى.
- خلق ظروفٍ لا تطاق في مناطق معينة تحمل السكان المدنيين في نهاية المطاف على ترك منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى. و

ويرى (مصالحة ،1992) أن هذه الأساليب المذكورة جميعها في ترحيل السكان الفلسطينيين المدنيين قسرًا سواء إلى مناطق أخرى داخل حدود فلسطين/إسرائيل أو عبر الحدود الدولية. .ونتناول فيما يلي بتفصيل أكبر أسلوبين من الأساليب الإسرائيلية – وهما هندسة الوضعية القانونية الشخصية والتخطيط الحضري وهذين الأسلوبين مستمرين حتى يومنا هذا ووفقا لدراستنا لواقع بعض القرى في وادي شعير الغربي في محافظة طولكرم مثل (رامين ، وكفراللبد) وجدنا أنه يتم **الحرمان من السكن : حيث** ورغم حماية القانون الدولي الانساني للحق في السكن وحماية الممتلكات الخاصة الا أن دولة الاحتلال الاسرائيلية تفرض على الفلسطينيين في القدس وفي المنطقة المصنفة(ج)من الضفة الغربية قيوداً على البناء حيث يتوجب على الفلسطينيين الحصول على تراخيص من السلطات العسكرية لغايات البناء وهذه التصاريح تتحكم في مختلف نواحي الحياة الفلسطينية مثل السفر والعمل والتنمية ونقل البضائع والممتلكات .ويتجاوز نظام التصاريح تقييد حرية الحركة للفلسطينيين اذا ينتج عنه منعا كاملاً من الوصول إلى الأرض والعمل والمرافق الصحية وغيرها – **مصادرة الأراضي :** تتبع قوات الاحتلال الإسرائيلية سياسات مختلفة في سعيها للسيطرة على أكبر مساحة من الاراضي الفلسطينية بأقل عدد من السكان الفلسطينيين ومن أبرز تلك السياسات سياسة المصادرة والضم باستخدام أنظمة الطوارئ والقوانين والأوامر العسكرية سواء بإعلان الملكية كأرض دولة أو خالية الملكية (ملكية الغائبين)وغير ذلك اضافة لسياسة الحرمان من حق التصرف والانتفاع، ومصادرة الاراضي تتم من خلال تلاعب دولة الاحتلال الإسرائيلية بقوانين الاراضي ذات الصلة والتي كانت موجودة عبر التاريخ الفلسطيني.

السياسات الإسرائيلية العامة المتبعة منذ النكبة

تقوم سياسية الكيان الصهيوني على أساس تفريغ الأرض الفلسطينية من أبنائها وإحلال اليهود محلهم وفي عام 1948م وحتى يومنا هذا حيث استعمل الصهيونين أبشع الوسائل غير الإنسانية في محاولة التخلص من العرب وإجبارهم على الرحيل عن ديارهم ومن هذه الأساليب:

أولاً: سياسية الإضهاد والتخريب

حيث كانت هي السياسية الإسرائيلية الأولى في الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية والذي اتخذ أشكالاً عديدة وهي: (صالح،1991):-

(أ) تقييد الحركة للمواطنين .

(ب) استمرار الحكم العسكري في المناطق العربية المحتلة .

(ج) تخريب المقدسات المسيحية والإسلامية إذ تم عام 1948م تدمير أكثر من 350 مسجداً وكنيسة .

(د) نسف المدن الصغيرة والقرى.

(هـ) اغتصاب الأرض.

(و) تعريض المواطيني لغارات الجيش الصهيوني .

(ح) سن القوانين المجحفة المتنوعة

ثانياً: التطهير العرقي

انتهجت إسرائيل في الأراضي الفلسطينية عامة والقدس خاصة منذ سنة 1948 سياسة لا يمكن لأحد أن ينفيها أو يتجاهلها عرفت تحت اسم "التطهير العرقي"، إذ كان القادة الصهاينة يصدرون أوامر تقضي بتطهير المناطق التي كانت تستولي عليها قواتهم من مواطنيها الفلسطينيين، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متجانس عرقياً يقتصر على اليهود. (إيلان،2007،)

ثالثاً: سياسية التهويد

ابتدأت معالم التهويد تظهر مع بناء المستعمرا ، وفقاً للمقاييس المتبعة حجماً وأهمية.(عمران،2009،ص60)

بناء المستوطنات

و يمثل النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين أحد أخطر الممارسات التي تهدف الى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1911م، فهو يمثل الوجه الآخر لعملية الإحتلال والمكمل

لمصادرة و تهويد الأرض وتفريغها من سكانها العرب، وترى الأدبيات الصهيونية في المستوطنات مرتكزاً أساسياً الإستراتيجية السيطرة الديموغرفية، والسيطرة على الأرض، ناهيك عن كونها الحزام الأمني والاقتصادي للداخل الصهيوني، وترمي الحكومات الإسرائيلية من بناء تلك المستوطنات إلى توطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية لإخلال في الميزان الديموغرافي لصالح التهويد في نهاية المطاف، وقد تم إخضاع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لمنهاج تدريجي في عملية التوسع غير محدد برقعة واضحة دلل عليها بشكل جلي تصريح بن غوريون "حدود إسرائيل ستعينها الأجيال القادمة."(وحدة السياسيات والمشاريع،2014،ص3)

حيث يشكل الاستيطان الاستعماري حجر الزاوية في الفكر الصهيوني والقاعدة التي قامت عليها الدولة الصهيونية في محافظات الضفة عامة حيث بلغ عدد المستوطنات 29 مستوطنة وبؤرة، وعدد المستوطنين يبلغ نحو 5110 مستوطن. فيما يبلغ مجموع مساحة المستوطنات 2343 دونماً، ومجموع مساحة القواعد العسكرية الإسرائيلية 881 دونماً، فيما لم يسجل في هذه المحافظة أية نشاطات إسرائيلية بشأن بناء جدار الفصل. (الموسوعة الفلسطينية،1990)

<u>رابعاً::سياسية الاستيلاء على الأراضي:</u>

فلقد سنت الحكومة الإسرائيلية عشرات القوانين بغرض الاستيلاء على ألأراضي المواطنين العرب وذلك بالطرق الآتية (الموسوعة الفلسطينية ، 1991)

(أ) **أراضي مناطق الحدود:** حيث بدأت أولى عملية اغتصاب الأرض تحت ستار القانون في عام 1949م إذا أصدر الكنيست قراراً بمصادرة الأراضي العربية في مناطق الحدود .

(ج) **قانون الأراضي البور:** حيث يخول هذا القانون وزير الزراعة الإسرائيلي أن يوجه إنذاراً إلى صاحب الأرض المهجورة بأن يزرعها خلال مدة معينة ،وإلا انتقلت ملكيتها إلى المزراعين اليهود الذين يحددهم وزير الزراعة وهنا تتلخص لعبة الحاكم العسكري اليهودي بحيث يمتنع عن أعطاء أي فلسطيني خلال المدة وبالتالي يتنزع الملكية منهم وتسلم لليهود.

(د) "قانون الغائب: الذي سن عام 1950م من قبل الكنيست الإسرائيلي بهدف حرمان الفلسطينيين من حقهم في أراضيهم يعتبر هذا القانون أي مواطن عربي انتقل من قريته إلى قرية أخرى تحت ضغط الحرب أو لأي سبب غائباً .

(هـ) الأستيلاء للأغراض العسكرية : صدر في عام 1952م حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية الصهيونية قانون يجيز مصادرة الأراضي اللازمة للمشروعات العسكرية وإنشاء المستعمرات بشرط أن نكون قد استعملت لهذه الأغراض خلال عام 1948م.

خامساً: سياسة هدم وإغلاق المنازل:

انتهجت سلطات الاحتلال سياسة هدم وإغلاق المنازل الفلسطينية ، بحجة البناء بدون ترخيص، وفي أغلب الأحيان لأسباب سياسية، ما أدى إلى إبقاء عدد كبير من الفلسطيني في ظروف معيشية صعبة ، ، وإذا استطاع هؤلاء الأفراد بناء منازلهم مرة أخرى، فسيعرضهم ذلك إلى هدمها مرة أخرى، لأن الأراضي التي بنيت عليها أراض فلسطينية أخضعتها إسرائيل لمناطق تخطيط وبناء للأحياء الاستيطانية، أو تعلن عنها مناطق خضراء، فقد أعلنت سلطات الاحتلال عن 86% من أراضي القدس 1967م، إما مناطق إستيطان أو أراضى خضراء، أبقت على 14% فقط من المساحة الكلية للتوسع الفلسطيني المقدسي، والتي تم البناء عليها في الغالبية الساحقة.(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،http://info.wafa.ps/، 2016م)

سادساً: سياسية الأسر والإعتقال

تشير بيانات وزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام 1967 وحتى مطلع نيسان/ابريل 2014 حوالي 805 آلاف فلسطيني، منهم أكثر من 50 ألف حالة اعتقال إداري، وحوالي 82 ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى، منهم أكثر من 24 ألف أسير فلسطيني اعتقل إداريا منذ عام 2000، وأكثر من ألف أسيرة، ونحو 10 آلاف طفل. كما وتوضح البيانات أن هناك حوالي 10 آلاف حالة اعتقال منذ تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع الجندي شاليط في 2011/10/18، ويشار الى ان هناك 30 أسيراً اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو عام 1993 وما زالوا يقبعون داخل السجون الإسرائيلية، وكان من المفترض أن يتم إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة بتاريخ 2014/03/29. ويتضح من بيانات وزارة الأسرى أن عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية قد بلغ حوالي 5 آلاف أسير، منهم 19 أسيرة، وقرابة 200 طفل، ويشار إلى أن اسرائيل اعتقلت أكثر من 60 عضو مجلس تشريعي وعدد من الوزراء السابقين لا يزال 11 عضو مجلس تشريعي بالإضافة الى وزير سابق رهن الاعتقال، بالإضافة الى وجود 185 معتقلاً إدارياً. كما تشير البيانات الى وجود 476 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، وتشير البيانات الى أن اسرائيل اعتقلت 3,874 أسيراً خلال العام 2013، منهم 931 طفلا، و75 امرأة، ويشار الى أن اسرئيل اعتقلت نحو ألف فلسطيني منذ بداية العام الحالي. بلغ عدد الشهداء من الأسرى 205 أسرى منذ عام 1967 بسبب التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي بحق الأسرى، وتشير البيانات إلى استشهاد 82 أسيراً منذ أيلول عام 2000، وقد شهد العام 2007 أعلى نسبة لاستشهاد الأسرى داخل السجون الإسرائيلية حيث استشهد سبعة أسرى، خمسة منهم نتيجة الإهمال الطبي. وفي الفترة ما بين 1967 وبداية انتفاضة الأقصى (28 أيلول/ سبتمبر 2000) بلغ عدد الشهداء من الأسرى 123 شهيداً أي

ما نسبته 60% من إجمالي الشهداء من الأسرى، هذا بالإضافة الى مئات الأسرى الذين استشهدوا بعد تحررهم من السجن متأثرين بأمراض ورثوها عن السجن والتعذيب والإهمال الطبي. (عوض،2015)

تعميم وإحصائيات 2022/2021

أظهرت معطيات أن عدد المستوطنين في مناطق الضفة الغربية بما يشمل وادي الأردن، إلى نصف مليون مستوطن بحلول نهاية عام 2022 الجاري.وبحسب تلك المعطيات التي نشرتها القناة العبرية السابعة، فإن هناك قفزة في النمو السكاني في صفوف المستوطنين، حيث سكن 15.890 مستوطنًا جديدًا في تلك المستوطنات خلال عام 2021، مقارنةً مع 12.123 في عام 2020. وبلغ إجمالي عدد المستوطنين في الضفة الغربية ووادي الأردن حتى يناير/ كانون الثاني الماضي، من العام الجاري، 491923 نسمة، في 150 مستوطنة وبؤرة استيطانية.وبلغ معدل النمو السنوي السكاني في 2021، ما نسبته 3.3%، في حين في عام 2020 بلغ 2.6%، كما أن النمو السكاني في المستوطنات أعلى بكثير منه في "إسرائيل" بأكملها والذي بلغ 1.7% مع نهاية 2021.وفي نهاية عام 2021 بلغ عدد سكان "إسرائيل" حوالي 4.449 مليون نسمة، منهم 5.2% يعيشون في المستوطنات بالضفة ووادي الأردن.

ويظهر من المعطيات أن عدد السكان الحريديم في المستوطنات ما يقارب 36%، في حين أن 35% منهم من الصهيونية الدينية، و29% ممن يطلق عليهم العلمانيون.وتعتبر مستوطنات موديعين، عيليت، بيتار عيليت، معاليه أدوميم، أريئيل، من كبرى المستوطنات في الضفة الغربية ويعيش فيها أكثر من 211.751 ألف مستوطن، ويشكلون 43% من سكان المستوطنات.(جريدة الرسالة ،2022)

شهر آذار (3)	عدد حالات الاعتقال	النساء	الأطفال
جنين	**100**	**1**	**5**
قلقيلة	**18**	**0**	**6**
نابلس	**35**	**2**	**0**
طوباس	**6**	**0**	**0**
رام الله	**55**	**1**	**0**
اريحا	**5**	**0**	**0**
طولكرم	**26**	**2**	**1**
بيت لحم	**34**	**0**	**0**
الخليل	**93**	**0**	**7**
سلفيت	**4**	**0**	**0**
القدس	**163**	13 منهن طفلتان	43 طفل
غزة	**5**	**0**	**0**

التهجير بأصوات السكان الأصليين 2022 في قرى وادي شعير الغربي

نموذج (1) تغيير مخططات في أحواض وقسائم من أراضي قرية رامين

أعلن مجلس التخطيط الأعلى –اللجنة الثانوية للاستيطان– التابع لإدارة الاحتلال، عن إيداع مخطط تفصيلي يحمل الرقم 110/2/1، عبارة عن تغيير مخططات في أحواض وقسائم من أراضي قرية رامين شرق طولكرم، القريبة من مستوطنة "عناب" المقامة على أراضي رامين وبيت ليد وكفر اللبد شرق المحافظة. وتضمن المخطط حوض رقم (1) من أراضي رامين والذي يضم أجزاء من مواقع: حريق إبراهيم، وخليل برنية سهل الجر، والسمع، وموقع خليل – صلح. وجاء في الإعلان أن الهدف من المخطط تغيير استعمال المنطقة من أرض زراعية، إلى مناطق للاستخدام السكاني والتوسع العمراني وتحديد شبكات طرق. وأعطى الاحتلال من خلال مخططه أصحاب الأراضي المستهدفة مهلة 60 يوم للاعتراض(وفا،2022)

وهذه الأساليب كما يشير السكان الأصليين لازالت مستمرة في قرى ادي شعير الغربي " حيث أشار قال مسؤول ملف مقاومة الاستيطان في شمال الضفة الغربية، إن هذا المخطط يتضمن وضع اليد على 1243 دونم لتوسيع مستوطنة عناب، منها 1000 دونم لأحواض تابعة لبلدة رامين والباقي لبلدة بيت ليد المجاورة، وهي أراضي زراعية يملكها مواطنون من البلدتين وبحوزتهم الأوراق الثبوتية لذلك.وأضاف أن هذا المخطط يهدف لبناء ما يقارب من 500 وحدات استيطانية، ستؤدي إلى القضاء على آلاف الدونمات من أراضي المواطنين، وتقطيع التواصل الجغرافي بين هذه الأحواض والأراضي، وبالتالي تكريس واقع الاستيطان على الأرض من خلال وضع اليد والسيطرة على الأراضي الفلسطينية والذي تسارعت وتيرتها بعد الوعود الانتخابية لنتنياهو بتوسيع مستوطنات شمال الضفة الغربية ومخططاتها الهيكلية خاصة ما يسمونها مستوطنات معزولة مثل شافي شمرون وعناب وغيرها"

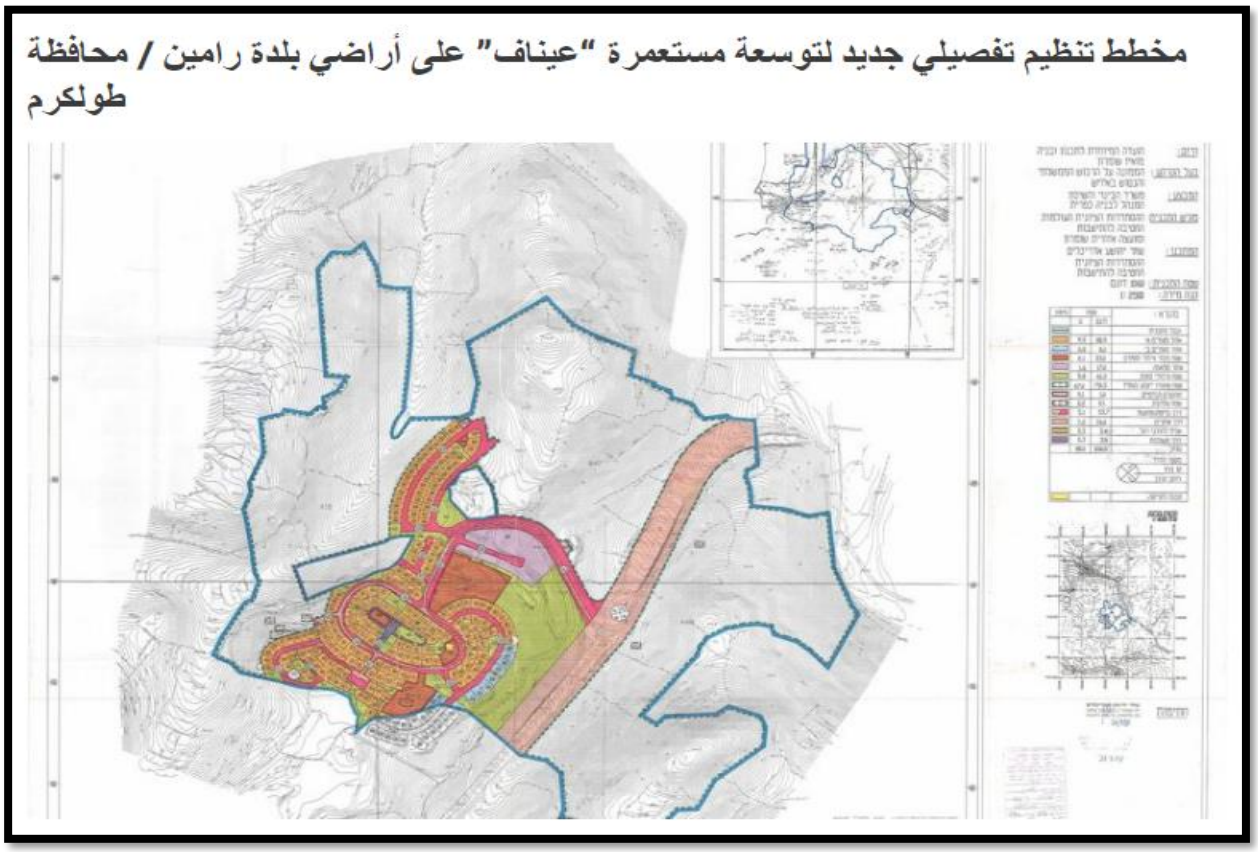

نموذج (2): تحويل أراضي وعوية زراعية إلى أراضي استعمارية بيت ليد ورامين

- **الميزانية** : مخطط استيطاني جديد.

- **الموقع** : بلدة رامين جنوب مدينة طولكرم.
- **تاريخ وفضلك:** 2021/04/19.
- **الجهة المعتديه:** ما مجلس الاعلى للتنظيم والبناء التابع للأعمال المدنية.
- **الجهة المتضررة:** عدد من المجالس في البلدة.في قرى وادي شعير الغربي

أسم ما يميز التطبيق ليد وبلدة رامين جنوب مدينة طولكرم.

ويستهدف المخطط الجديد 289 دونم من أراضي البلدة الرعوية وتحويلها إلى أراضي خاضعة للنشاط الاستعماري من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية من المستعمرة حيث تم الإعلان عن بناء 175 وحدة سكنية استعمارية وإنشاء مبانٍ ، وأيضًا شبكة طرق وبنية تحتية متطورة تخدم النمو والتوسع في تلك المستعمرة.

تاريخ المخطط هو تخطيط استعمارية سابقة تحمل الارقام ، 110/4/110 / s-15 ، ويستهدف المواقع التالية من بلدة رامين: حوض رقم (1) موقع حريق ابراهيم ، موقع سهل الجر ، السمع ، خليل.

توضح جهة السيد عبد الكريم السعدي الناشط الحقوقي" يمنع الاحتلال أي نشاط زراعي ، فرض فرضه منذ العام 2000 م طوق على مساحات مساحات شاسعة من الأرض ، وإغلاقها ، وأسباب أمنية ، واليوم ، والصورة ، لصالح توسعة مستعمرة "عيناب" على حساب المزارع الفلسطينية "

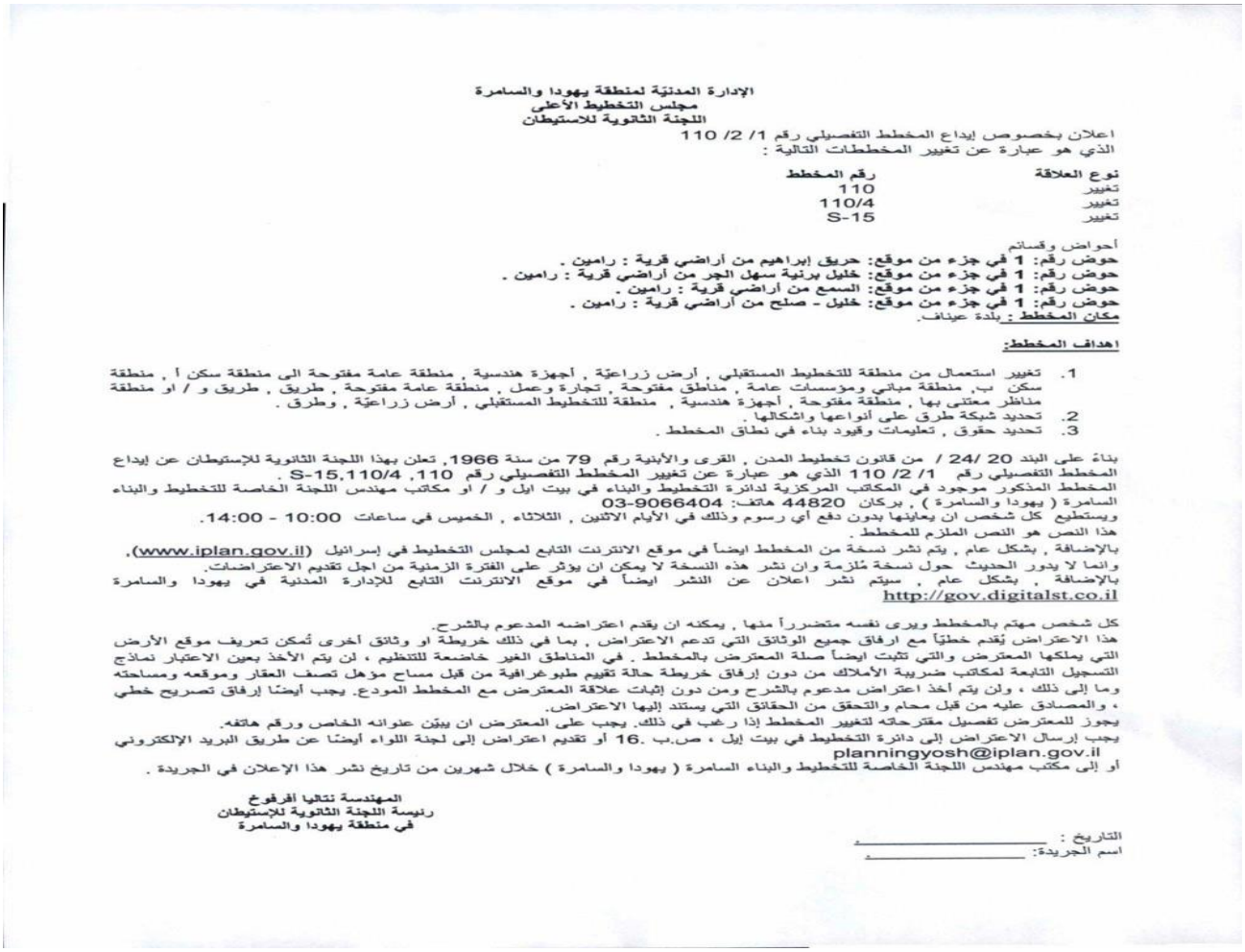

الإدارة المدنيّة لمنطقة يهودا والسامرة
مجلس التخطيط الأعلى
اللجنة الثانوية للاستيطان

اعلان بخصوص إيداع المخطط التفصيلي رقم 1/ 2/ 110
الذي هو عبارة عن تغيير المخططات التالية :

نوع العلاقة	رقم المخطط
تغيير	110
تغيير	110/4
تغيير	S-15

أحواض وقسائم
حوض رقم: 1 في جزء من موقع: حريق إبراهيم من أراضي قرية : رامين .
حوض رقم: 1 في جزء من موقع: خليل برئية سهل الجر من أراضي قرية : رامين .
حوض رقم: 1 في جزء من موقع: السمع من أراضي قرية : رامين .
حوض رقم: 1 في جزء من موقع: خليل - صليح من أراضي قرية : رامين .
مكان المخطط : بلدة عيناف.

اهداف المخطط:

1. تغيير استعمال من منطقة للتخطيط المستقبلي , أرض زراعيّة , أجهزة هندسية , منطقة عامة مفتوحة الى منطقة سكن أ , منطقة سكن ب, منطقة مباني ومؤسسات عامة , مناطق مفتوحة , تجارة وعمل , منطقة عامة مفتوحة , طريق , طريق و / او منطقة مناظر معتنى بها , منطقة مفتوحة , أجهزة هندسية , منطقة للتخطيط المستقبلي , أرض زراعيّة , وطرق .
2. تحديد شبكة طرق على أنواعها واشكالها .
3. تحديد حقوق , تعليمات وقيود بناء في نطاق المخطط .

بناءً على البند 20 /24 / من قانون تخطيط المدن , القرى والأبنية رقم 79 من سنة 1966, تعلن بهذا اللجنة الثانوية للإستيطان عن إيداع المخطط التفصيلي رقم 1/ 2/ 110 الذي هو عبارة عن تغيير المخطط التفصيلي رقم 110, S-15,110/4 .
المخطط المذكور موجود في المكاتب المركزية لدائرة التخطيط والبناء في بيت ايل و / او مكاتب مهندس اللجنة الخاصة للتخطيط والبناء السامرة (يهودا والسامرة) , بركان 44820 هاتف: 03-9066404
ويستطيع كل شخص ان يعاينها بدون دفع أي رسوم وذلك في الأيام الاثنين , الثلاثاء , الخميس في ساعات 10:00 - 14:00.
هذا النص هو النص الملزم للمخطط .
بالإضافة , بشكل عام , يتم نشر نسخة من المخطط ايضاً في موقع الانترنت التابع لمجلس التخطيط في إسرائيل (www.iplan.gov.il), وانما لا يدور الحديث حول نسخة مُلزمة وان نشر هذه النسخة لا يمكن ان يؤثر على الفترة الزمنية من اجل تقديم الاعتراضات.
بالإضافة , بشكل عام , سيتم نشر اعلان عن النشر ايضاً في موقع الانترنت التابع للإدارة المدنية في يهودا والسامرة http://gov.digitalst.co.il

كل شخص مهتم بالمخطط ويرى نفسه متضرراً منها , يمكنه ان يقدم اعتراضه المدعوم بالشرح.
هذا الاعتراض يُقدم خطيّاً مع ارفاق جميع الوثائق التي تدعم الاعتراض , بما في ذلك خريطة او وثائق أخرى تُمكن تعريف موقع الأرض التي يملكها المعترض والتي تثبت ايضاً صلة المعترض بالمخطط . في المناطق الغير خاضعة للتنظيم ، لن يتم الأخذ بعين الاعتبار نماذج التسجيل التابعة لمكاتب ضريبة الأملاك من دون إرفاق خريطة حالة تقييم طبوغرافية من قبل مساح مؤهل تصف العقار وموقعه ومساحته وما إلى ذلك ، ولن يتم أخذ اعتراض مدعوم بالشرح ومن دون إثبات علاقة المعترض مع المخطط المودع. يجب أيضًا إرفاق تصريح خطي ، والمصادق عليه من قبل محام والتحقق من الحقائق التي يستند إليها الاعتراض.
يجوز للمعترض تفصيل مقترحاته لتغيير المخطط إذا رغب في ذلك. يجب على المعترض ان يبيّن عنوانه الخاص ورقم هاتفه.
يجب إرسال الاعتراض إلى دائرة التخطيط في بيت إيل ، ص.ب .16 أو تقديم اعتراض إلى لجنة اللواء أيضًا عن طريق البريد الإلكتروني planningyosh@iplan.gov.il
أو إلى مكتب مهندس اللجنة الخاصة للتخطيط والبناء السامرة (يهودا والسامرة) خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة .

المهندسة نتاليا افروخ
رئيسة اللجنة الثانوية للإستيطان
في منطقة يهودا والسامرة

التاريخ : _____
اسم الجريدة: _____

نموذج (3) خربة الحفاصي في كفر اللبد

في الجنوب الشرقي من مدينة طولكرم تعاني خربة الحفاصي الفلسطينية من وطأة استيطان التهم أراضي ساكنيها وصادر حريتهم، وفي مقدمتها مستوطنة "ايفني حيفتس" المقامة على أراضي بلدة كفر اللبد.

وبصوت سكانها الأصليين أشارت الروايات الشفوية "إن عدد السكان في الحفاصي يبلغ 300 نسمة، وتعاني من عدة مشاكل كبراها قربها من مستوطنة "أيفني حيفتس" التي تأسست عام 83، ومنذ ذلك الحين سرقت أراضي المواطنين، وحدّت من اتساع الخربة، وأعاقت حرية السكان هناك. كما أن يكون هناك أكثر من 2400 وحدة سكنية في مستوطنة أقيمت على أراضي المواطنين، وتشهد يومياً توسعا على حساب قريتي كفر اللبد وشوفة والحفاصي في الوقت ذاته يمنع سكان الخربة من التوسع والبناء" وفي رواية أخرى " أن

المعاناة لا تقتصر على الخربة فقط؛ بل كل البلدة يطبق عليها الاستيطان من الجهات حيث مستوطنات "أيفني حيفتس" وبؤرة "هاهار"، ومن الشرق "عناب" وبؤرة "كرمي دارون".وإن ما يجرى في محيط كفر اللبد هو نتاج مشروع استيطاني مخطط له مسبقا تحت اسم التلال السبع التي تسعى حكومة الاحتلال إلى وضع اليد عليها وإقامة طرق مواصلات تصل بينها على حساب تواصل البلدة مع مدينة طولكرم والبلدات الأخرى. كما أن الاحتلال يهرول نحو السيطرة على الأراضي ويضخ المشاريع بتسارع رهيب بينما خطواتنا بطيئة نتيجة قلة الدعم ولتثبيت المواطنين: "تسعى بلدية كفر اللبد إلى افتتاح طرق وتزويد المزارعين بالمياه والكهرباء واستصلاح أراض وإقامة خزانات وآبار مياه".أن السكان والمؤسسات في كفر اللبد في سباق مع الزمن.

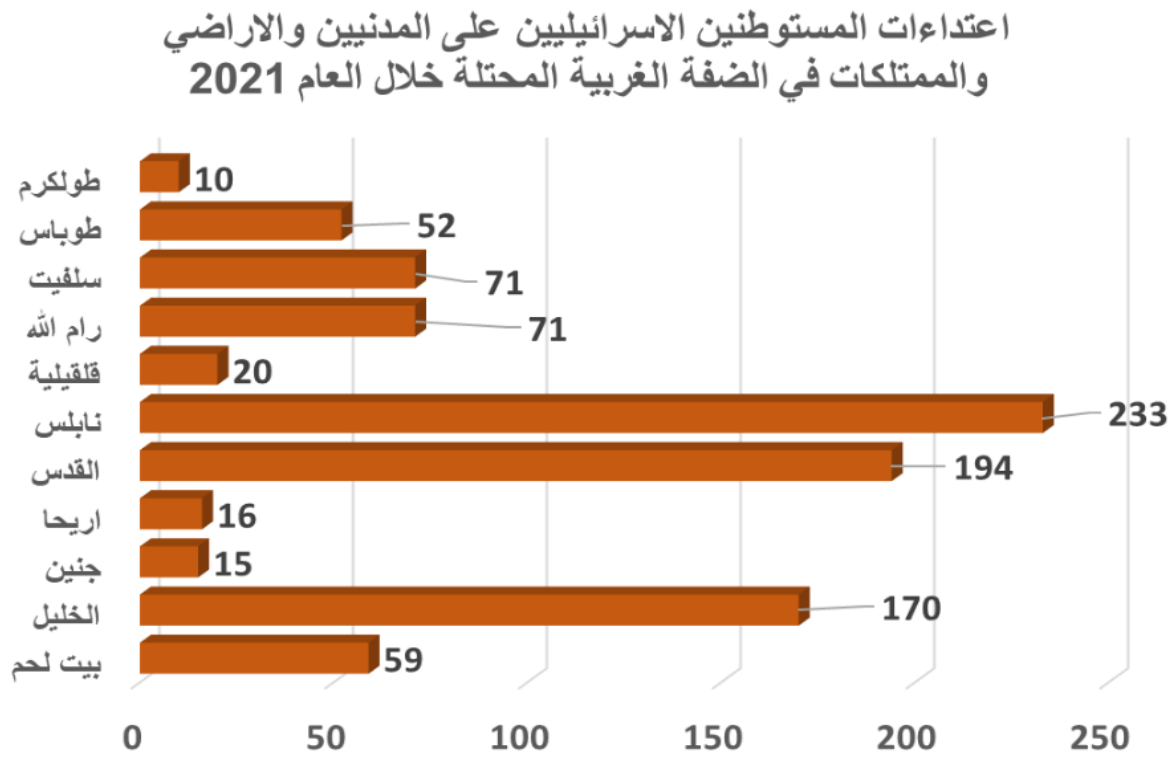

النتائج

في ضوء ما تقدمت به الباحثة في دراستها توصلت إلى النتائج الآتية:

- إن انتشار المستوطنات في أراضينا الفلسطينية ما هي إلا حلقة مكملة للسياسات التي اتبعتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في سبيل تهويد أرضنا وتاريخينا ، حيث بدأت إسرائيل بتدمير البيئة الفلسطينية بشكل ممنهج ، حيث انتهجت إسرائيل نفس الطرق التي انتهجتها في سيطرتها على فلسطين المحتلة عام 1948م في عملية تدمير الموروث الحضاري للشعب الفلسطيني، فهدمت القرية والبيت والمسجد والكنيسة والمقام وغيرها من معالم الأراضي الفلسطينية، وزرعت المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الزراعية في السهل الساحلي الفلسطيني وأخيراً إن من لم ينتمي للأرض يشوهما ويغتالها بكافة الوسائل . فإسرائيل لم ولن تنتمي لهذه الأرض، فاغتالت الأراضي الفلسطينية بكل أشكالها.
- استكملت إسرائيل تهجير الفلسطينيين من ديارهم وممتلكاتهم، وتعاملت مع من بقي وفق قوانين فريدة، كقانون الحاضر – الغائب وقانون أملاك الغائبين، وغيرها من القوانين .
- لقد استخدمت ألة الحرب الصهيونية كافة السياسات والإنتهاكات ضد شعبنا الفلسطيني بهدف سرقة أراضينا الفلسطينية ونهب خيراتها وحتى الاستيلاء على تاريخها، فما كان من شعبنا الإ النضال من أجل الحرية وهذا النضال قاد شعبنا نحو عضوية في الأمم المتحدة بشموخ وانتهى الأمر بإعلان هذه الدولة الفلسطينية العظيمة أمام العالم بعد طول انتظار.

- وفق الروايات الشفوية

- هاجم مستوطنون سيارات المواطنين بالقرب من حاجز عناب شرق مدينة طولكرم.

أغلق مستوطنون، حاجز شوفة العسكري المقام على مدخل القرية جنوب شرق طولكرم، ومنعوا مركبات المواطنين من المرور.

هاجم مستوطنون مركبات المواطنين المارة على مفترق طريق الواد عند مدخل بلدة رامين شمال طولكرم، ما تسبب في إصابة سيارة تاكسي بأضرار طفيفة كانت تقل مواطنين في طريقها الى القرية

- أغلقت قوات الاحتلال حاجز شوفة العسكري جنوب شرق طولكرم، وحاجز جبارة جنوب المحافظة، ومنعت المركبات من المرور.

التوصيات

في ضوء الدراسة ونتائجها خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي:

1) توصية إدارة المؤسسات التعليمية على بتشجيع الطلاب والباحثين على دراسة جوانب التاريخ الفلسطيني اضمن سيقات الأحداث الراهنة .
2) حث إدارة المكتبات بجمع الانتهاكات الت تتعرض لها القرى النائية ف 2022سواء شفوية أو كتابية وأرشفتها وتوثيقها والعمل على تحديثها باستمرار.
3) حث المختصين في مجال الإعلام بإعداد أفلام تاريخية توثق الأحداث الجارية .
4) تشجيع الباحثين والمهتمين على جمع صور للأماكن القديمة والتاريخية .

المصادر والمراجع

أولاً:الكتب والمجلات العلمية

- أبو الهيجاء، إبراهيم،(2003): **سجلات جدار الفصل العنصري**، مركز باحث للدراسات، لبنان.
- إيلان ، بابيه،(2007): **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،لبنان.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، الإحصاءات السنوية 2008**، رام الله– فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2011): **إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، فلسطين .
- جرار،ناجح، **(1995):الهجرة القسرية الفلسطينة**، ترجمة سمير محمود،م الحرية للنشروالتوزيع ،ط1، فلسطين،نابلس .
- قطب ،إسحق يعقوب ، (1990): **التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني**، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ،القسم الثاني ،ط1، بيروت .
- الخالدي ،وليد ، (1997): كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها، ترجمة حسني زينةمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ، ط3، بيروت، لبنان
- الشرع، صالح ، (1996): **فلسطين الحقيقة والتاريخ**، مكتبة مجدلاوي، عمان، الأردن.
- الشيخ، محمد،(2004)**مستوطنات الضفة**، مركز الشرق العربي للنشر والتوزيع ، رام الله.
- صالح،عبد القادر(1991):،**الموسوعة الفلسطينية** ،المجلد الأول ، القسم الثاني ، بيروت، لبنان .
- صالح،محسن، **(2010): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009**، مركز الزيتونة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، رام الله ،فلسطين .
- 12)عوض، علا(2015): **أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين**، جهاز الإحصاء الفلسطيني ، رام الله ، فلسطين
- مجموعة مؤلفون ، (1990): **الموسوعة الفلسطينية** ،هيئة الموسوعة الفلسطينية للنشر والتوزيع ،ط3، دمشق.
- مصالحة، نور ، طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882–1948 ،بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- نسيبة،منذر، **(1992): عقودٌ من تهجير الفلسطينيين**: الأساليب الإسرائيلية
- وحدة السياسات والمشاريع،(2014)**المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية**،وزارة العمل،ط1، رام الله ،فلسطين .

ثالثاً: الدراسات والأبحاث العلمية –

- إبراهيم، بلال، (2010): الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- تمراز سعيد جميل (2013)طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية،رسالة ماجستير في التاريخ من قسم التاريخ الآثار بكلية الآداب– فلسطين الجامعة الإسلامية ،غزة
- زيدان،عفيف،وعبد الله ،تيسير(2006) :الآثار المترتبة على الجدار الفاصل لدى المواطنين الفلسطينيين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد الثامن، العدد الثاني
- السهلي ،نبيل محمود، (2009):60 عاما على نكبة الفلسطينيين الكبرى النكبة والتحول الديموغرافي الفلسطيني (1948–2007)، سلسلة كي لا ننسى جرائم إسرائيل ، العدد الثالث ،2009 جمعية راصد الفلسطينية للنشر والتوزيع .
- عزيز ،صالح(2015): جريمة التهجير القسري،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة النهرين
- عمران ، (2009): تهويد مدينة القدس جوهر المشروع الصهيوني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة دمشق, العدد12،دمشق،سوريا.
- عمرو نعمان (2013): أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس المفتوحة،الخليل
- مصرية، نورما (1997)دراسة اجتماعية في أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين، السياسة الفلسطينية، العدد الثالث عشر، 65–93 ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
- مؤسسة بديل (2015): سلسلة أوراق بحثية حلو التهجير القسري، بيت لحم :المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة و واللاجئين
- نجاجرة،رماح،(2015) :التهجير القسري و القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا –كلية الحقوق جامعة القدس أبو ديس.
- المواقع الإلكترونية
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، السياسة الإسرائيلية إزاء أهالي القدس، بيت الشرق، المكتب الإعلامي، 2000م ،على الموقع الإلكتروني http://info.wafa.ps/.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2015):الرابط الإلكتروني /http://anhri.net،
- المسيري، عبد الوهاب، مقالة لرافت حمودة بعنوان،" مؤتمر الخريف - والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي" ،منشورة على موقع مركز الزيتونةhttp://www.alzaytouna.net
- منشورات مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حقوق الإقامة ، :/http://www.jcser.org